الأمم المتحدة

S/2015/275



Distr.: General
23 April 2015
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي التاسع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤)، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وطلب إليّ أن أطلعه بانتظام على الحالة على الأرض وعلى تنفيذ ولاية البعثة. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية منذ صدور تقريري المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/598) والرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/644)، فيما يتعلق بالآثار التي خلّفها مرض فيروس إيبولا على ليبريا.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - طغى على الفترة المشمولة بالتقرير تفشي فيروس إيبولا، وهو مأساة وطنية أودت بحياة ٤ ٣٥٣ ليبريّاً، وأصابت ٩ ٧٩٨ شخصا حسب ما يقال، وحرمت ٣ ٠٣٥ طفلا من أحد الوالدين أو من كليهما في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥. وبعد أن كان هذا التفشي في البداية حالة طوارئ طبية، أصبح أكثر تعقدا عند تزايده في آب/أغسطس ٢٠١٤، بما صاحبه من آثار سياسية وأمنية وإنسانية واقتصادية كبيرة ومن المحتمل أن تكون طويلة الأمد. وقد كشف هذا الوباء عن مدى عمق عدم ثقة الجمهور بالمؤسسات الوطنية وضعف هذه المؤسسات، وأدى في الوقت نفسه إلى زيادة حدة الانقسامات في المجتمع. ونتيجة لذلك، تباطأت وتيرة العمليات السياسية وعمليات الإصلاح الأخرى، رغم ظهور فرص جديدة للتعاون، بما في ذلك في ما يتعلق بتمكين السلطات المحلية.




280415 270415 15-05984 (A)

٣ - وفي ٦ آب/أغسطس، أعلنت الرئيسة إلين جونسون سيرليف حالة طوارئ لمدة ٩٠ تسعين يوما، مشيرة إلى أن انتشار فيروس إيبولا يشكل أخطارا على الصحة والاستقرار والأمن والرفاه في البلد. ووافقت الهيئة التشريعية على إعلان حالة الطوارئ، وأذنت في وقت لاحق بتخصيص ٢٠ مليون دولار لمكافحة انتشار الفيروس. وفي ١١ آب/أغسطس، علقت الرئيسة جميع أسفار المسؤولين الحكوميين لمدة ٣٠ يوما وأصدرت تعليمات إلى المسؤولين الموجودين في الخارج بأن يعودوا إلى ليبريا في غضون أسبوع. وفي ١٩ آب/أغسطس، أعلنت الرئيسة عن اتخاذ مزيد من التدابير الاستثنائية، بما في ذلك فرض حظر على التجول على الصعيد الوطني وتطبيق حجر صحي على مناطق محددة.

٤ - وطرأت أيضا عدة تغييرات على مجلس الوزراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزيرة العدل، كريستيانا تاه، عن استقالتها بدعوى التدخل السياسي في التحقيق الذي تجريه في ادعاءات موجهة ضد وكالة الأمن الوطني التي يترأسها ابن زوج الرئيسة. وأدخلت تغييرات أخرى فيما بعد، بما في ذلك تعيين وزيرين جديدين للصحة والتعليم في ٧ نيسان/أبريل.

٥ - وأثَّر تفشي إيبولا على توقيت انتخاب ١٥ من أصل ٣٠ عضوا في مجلس الشيوخ، وهو انتخاب كان من المقرر إجراؤه أصلا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر وفقا للدستور. وعلقت الرئيسة الأنشطة الانتخابية رسميا في تشرين الأول/أكتوبر. وبعد إجراء مشاورات واسعة النطاق، اقترحت اللجنة الوطنية للانتخابات تأجيل الانتخابات إلى منتصف كانون الأول/ديسمبر، وفي الوقت نفسه تعليق الانتخابات في المقاطعات المتضررة بصورة كبيرة من الوباء. وأيدت الهيئة التشريعية هذا المقترح، ولكنها قررت إجراء الانتخابات في جميع المقاطعات. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الرئيسة بيانا يشير إلى أن اللجنة الوطنية للانتخابات اختارت يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر موعدا جديدا لإجراء الانتخابات.

٦ - وعُلقت الأنشطة الانتخابية مرة أخرى في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بأمر من المحكمة العليا التي تلقت ثلاثة التماسات مستقلة من أحد الأحزاب السياسية، ومن مجموعة من المواطنين البارزين، ومن إحدى منظمات المجتمع المدني، تطلب أيضا تأجيل الانتخابات إلى ما بعد السيطرة على فيروس إيبولا. وفي غضون ذلك، في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الرئيسة الأمر التنفيذي رقم ٦٥ الذي يحظر التجمعات الكبيرة في مونروفيا بالنظر إلى مخاطر انتشار فيروس إيبولا، وذلك بعد أيام من مشاركة جمهور كبير في بدء حملة المرشح الرئاسي السابق جورج ويياه من مؤتمر التغيير الديمقراطي. وقد لقي هذا الأمر انتقادات على نطاق واسع بوصفه أمرا مبْنيّاً على دوافع سياسية وليس على شواغل صحية. وعلقت المحكمة العليا تنفيذ هذا الأمر

في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، رفضت المحكمة الالتماسات المقدمة. وبعد إجراء المزيد من المشاورات مع الجهات المعنية، حددت اللجنة الوطنية للانتخابات يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر موعدا للانتخابات. وعلى الرغم من بعض الجدل حول إجراء الانتخابات في خضم حالة الطوارئ الصحية، توصلت الأطراف السياسية المعنية إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة إجراء الانتخابات بحلول نهاية العام، وذلك بهدف تجنب نشوء أزمة دستورية محتملة إذا لم يشغل أعضاء مجلس الشيوخ الجدد مقاعدهم في ١٢ كانون الثاني/يناير، على نحو ما ينص عليه الدستور.

٧ - وكان من بين حالات التنافس التي حظيت بأكبر قدر من التتبع عن كثب مقعد عضو مجلس الشيوخ في مقاطعة مونتسيرادو، التي تضم حوالي ثلث الناخبين، إذ تنافس السيد وياه مع روبرت سيرليف، وهو أحد أبناء الرئيسة والرئيس السابق لشركة النفط الوطنية الليبرية، وقد ترشح للانتخابات بصفته مرشحا مستقلا. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت اشتباكات عنيفة في مونروفيا بين مؤيدي السيد سيرليف والسيد وياه مما أسفر عن عدة إصابات وأضرار في الممتلكات. واتهم مؤتمر التغيير الديمقراطي أيضا الشرطة بمضايقة السيد وياه.

٨ - وأجريت الانتخابات في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر وكان إقبال الناخبين عليها ضعيفا إذ بلغ ٢٥,٢ في المائة. وقُيِّمت الانتخابات على العموم بأنها كانت حرة ونزيهة وذات مصداقية، ونُظمت في أجواء سلمية، على الرغم من التوترات السياسية والحوادث التي سبقتها. وطوال العملية الانتخابية، اتصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بالجهات السياسية المعنية على جميع المستويات من أجل التشديد على أهمية إجراء انتخابات سلمية وشفافة، مع التقيد أيضا بتدابير الوقاية من فيروس إيبولا. وأعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات عن النتائج النهائية للانتخابات في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وفاز السيد وياه بمقعد مقاطعة مونتسيرادو بهامش كبير، إذ حصل على ٧٨ في المائة من الأصوات مقارنة بشاغل المرتبة الثانية السيد سيرليف، الذي حصل على ١٠,٨ في المائة من الأصوات. ومن أصل ١٢ من شاغلي المقاعد الذين يسعون إلى إعادة انتخابهم، لم ينتخب من جديد سوى برنس جونسون الزعيم السابق لأحد الفصائل من مقاطعة نيمبا وجويل هاورد تايلور، السيدة الأولى سابقا، من مقاطعة بونغ. وكانت السيدة تايلور أيضا المرشحة الوحيدة الفائزة من النساء، وبذلك انخفض عدد أعضاء مجلس الشيوخ من النساء إلى ٣ من أصل ٣٠. وقد أعيد توجيه الأموال المخصصة لدعم مشاركة المرأة في انتخابات مجلس الشيوخ إلى مجال مكافحة فيروس إيبولا. ومن أصل ١٠٢ من أعضاء الهيئة التشريعية، هناك ١١ امرأة. ووضع

التجمع النسائي في الهيئة التشريعية خطة ممتدة على مدى ثلاث سنوات تهدف إلى دعم مشاركة المرأة في انتخابات عام ٢٠١٧.

٩ - وبصفة عامة، عولجت الادعاءات المتعلقة بالمخالفات الانتخابية بصورة سلمية من خلال اللجوء إلى الآليات الإدارية والقضائية. وكانت المنازعات الانتخابية واسعة النطاق، إذ قدمت طعون، من بينها الطعون التي أدت إلى تأخير التصديق على انتخاب ثلاثة مرشحين، إلى اللجنة الوطنية للانتخابات في ١٢ مقاطعة وسُجِّل تقديم استئنافات في وقت لاحق إلى المحكمة العليا في ست منافسات. وحتى ١٥ نيسان/أبريل، ظلت حالتان معروضتان على اللجنة وحالة أخرى معروضة على المحكمة العليا. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، صدّقت اللجنة الوطنية للانتخابات على انتخاب ١٢ من أصل ١٥ عضوا جديدا من أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين حديثا، الذين أدوا اليمين وقدموا وثائق تفويضهم إلى الهيئة التشريعية الثالثة والخمسين في ١٢ كانون الثاني/يناير. وفي ١٢ شباط/فبراير، انتخب مجلس الشيوخ أرماه جلاه من مقاطعة غباربولو رئيسا مؤقتا لمجلس الشيوخ، في أعقاب هزيمة شاغل الوظيفة في الانتخابات.

١٠ - وفي كانون الثاني/يناير، عقب ادعاءات فساد موجهة ضد قيادة مجلس النواب، طالب أعضاء المعارضة ذات الأقلية بتنحي رئيس مجلس النواب إلى حين إجراء تحقيق من جانب اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد. وبرفض الادعاءات الموجهة من المعارضة في مجلس النواب بأنه تحايل على قوانين المشتريات العامة فيما يتعلق برسوم لخدمات استشارية قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار، ورفض المثول أمام اللجنة، تسبب رئيس مجلس النواب في صدور بيانات من اللجنة تؤكد إجراء تحقيق بشأن تلك الرسوم وكذلك في نفقات قدرها ١,٢ مليون دولار يزعم أنها قدمت مقابل خدمات استشارية عامة بشأن مشروع قانون النفط في عام ٢٠١٣. وفي وقت لاحق، وجه مجلس النواب استدعاء إلى اللجنة لتقديم تقرير عن النفقات التي تغطي السنوات المالية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. ولم يمثل بعد نائب رئيس مجلس النواب أمام اللجنة وما زالت المسألة معلقة.

١١ - وساهم في تبديد ثقة الجمهور في الحكومة الادعاءات المنقولة عبر وسائط الإعلام بشأن تفشي الفساد، بما في ذلك مزاعم إساءة استخدام الأموال المخصصة لمكافحة فيروس إيبولا. وفي ٢٣ شباط/فبراير، اتهم عضو سابق في مجلس النواب وثمانية أعضاء سابقين في مجلس إدارة شركة النفط الوطنية الليبرية وموظفين سابقين فيها، منهم عضو منتخب حديثا في مجلس الشيوخ، بتهمة دفع رشاوى لأعضاء في مجلس النواب من أجل التصديق على عقود أبرمتها شركة النفط الوطنية الليبرية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وأكدت الرئيسة

من جديد، خلال كلمتها السنوية أمام الهيئة التشريعية في ٢٦ كانون الثاني/يناير، عزمها على اقتراح إنشاء محكمة جنائية متخصصة ذات ولاية قضائية على جرائم الفساد، وكذلك تأييدها لمسألة تزويد اللجنة بصلاحيات مباشرة في مجال الادعاء العام. وأعرب الجمهور والعديد من الأحزاب السياسية عن شكوكهم إزاء الإرادة السياسية لمكافحة الفساد.

١٢ - وأكدت من جديد أيضا الرئيسة في كلمتها السنوية التعهد الذي قدمته في عام ٢٠١٤ عند توقيع إعلان تيبل ماونتن بشأن شطب مخالفات وسائط الإعلام من قائمة الجرائم. ومع ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض عدة حوادث شملت صحفيين ووسائط إعلام، مما أدى إلى إثارة الشجب وطنيا ودوليا. وفي ١٤ آب/أغسطس، أغلقت الشرطة الوطنية الليبرية صحيفة *National Chronicle* وألقت القبض على اثنين من موظفيها، وذلك بعد ثلاثة أيام من تغطيتهم لمظاهرة قام بها مواطنون ضد حالة الطوارئ. وحتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ظلت هذه الصحيفة مغلقة. وفي ٧ شباط/فبراير، ألقي القبض على هنري كوستا، وهو صحفي إذاعي، بتهمة خرق حظر التجول، وأفرج عنه لاحقا عقب نظر محكمة جنائية في دعوى مرفوعة ضد الدولة بتهمة الاحتجاز التعسفي. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ثم في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، أدان اتحاد صحفيي ليبريا إدانة علنية الإجراءات الحكومية التي تتعارض مع التزاماتها القانونية بحماية حرية الصحافة، فأشار إلى الإغلاق القسري لوسائط الإعلام، فضلا عن مزاعم الاعتقال التعسفي أو غيره من أشكال مضايقة الصحفيين، ومنهم هيلين ناه من صحيفة *Women Voices*، التي ادعت أنها أصبحت مستهدفة بعد أن كتبت عن الفساد في أوساط الشرطة.

باء - المصالحة الوطنية والإصلاحات السياسية والحوكمة

١٣ - لم يحرز تقدم يذكر بشأن خريطة طريق المصالحة الوطنية وفي تنفيذ المشاريع ذات الصلة التي يدعمها صندوق بناء السلام منذ صدور تقريري الأخير. وتحول اهتمام المجموعات المحلية التي كانت تشارك سابقا في أنشطة المصالحة نحو دعم أعمال التصدي لفيروس إيبولا؛ وأدت أيضا محدودية موارد الحكومة وخبرتها إلى إعاقة إحراز التقدم.

١٤ - وأحرز بعض التقدم في ما يتعلق بدراسة بالافا هات الإثنوغرافية، بوضع مبادئ توجيهية تنفيذية متعلقة بعمليات قول الحقيقة وتسوية المنازعات بما يتسق مع الممارسة السائدة على نطاق الفئات العرقية في ليبريا. وسجلت لجنة الأراضي أيضا بعض أوجه التقدم في ما يتعلق ببرنامجها لسياسات الأراضي والإصلاحات القانونية. وتجري حاليا الهيئة التشريعية ومجلس الوزراء استعراضا لمشروعي قانونين بشأن الحقوق في الأراضي وسلطة جديدة معنية بالأراضي، على التوالي. وتيسيرا لإدخال تحسينات مؤقتة على إدارة الأراضي

ريثما يعتمد هذان القانونان، في ١٦ كانون الثاني/يناير أصدرت الرئيسة ثلاثة أوامر تنفيذية تنشئ فرقة عمل معنية بالأراضي الرطبة، وتمدد ولاية لجنة الأراضي لمدة سنة واحدة، وتمدد قرار تعليق بيع الأراضي العامة.

١٥ - وكان النجاح في تعبئة المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والمجتمع المدني أمرا بالغ الأهمية في مكافحة فيروس إيبولا. وأدى كل من منظمات المجتمع المدني والقيادات الأهلية، بدعم من جهات فاعلة أخرى، منها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، دورا محوريا في آليات السيطرة على الحوادث المحلية، إذ حققت تغييرات مهمة في النظافة الصحية وممارسات الدفن التقليدية، وكذلك في تحسين تدفق المعلومات، وهي أمور ساهمت كلها في التصدي لفيروس إيبولا. وشجعت هذه المشاركة المحلية على تعزيز التفاعل بين مجتمعات محلية كانت تعاني من قبل من الانقسام، وزادت الثقة بالمسؤولين العامين والوكالات الأمنية وتعاون المجتمعات المحلية معهم، ويسرت مشاركة المرأة. وتستخدم هذه الهياكل لأغراض إحياء خريطة طريق المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد إيبولا، وذلك بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري.

١٦ - وبهدف التغلب على القيود التي تفرضها الإدارة المالية المركزية وهياكل صنع القرار، أفرجت بشكل مباشر وزارة الشؤون الداخلية منذ آب/أغسطس عن حوالي ١,٩ مليون دولار من الأموال المخصصة للتنمية ومكافحة فيروس إيبولا لصالح المقاطعات من أجل تزويد المرافق الطبية بلوازمها وتلبية احتياجات مجتمعية أخرى. ومكنت الحكومة أيضا رؤساء المقاطعات من تولي التنسيق المباشر لأعمال الاستجابة الطبية مع الشركاء المحليين، بما في ذلك الجهود الرامية إلى السيطرة على حالات مقاومة التدابير المفروضة من أجل احتواء فيروس إيبولا. وبناء على هذه الإنجازات والتقدم المحرز في تنفيذ بعض الالتزامات الحكومية المتعهد بها منذ عام ٢٠١٢، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، استهلت الرئيسة البرنامج الوطني للامركزية الذي أصدر تعليمات إلى رؤساء المقاطعات بتنسيق بعض عمليات الوزارات والوكالات واللجان التي تنفذ في المقاطعات.

١٧ - وتواصلت عملية استعراض الدستور في ظل تشديد البعثة على أهمية الشمول والتربية الوطنية. وفي ٩ شباط/فبراير، أنشأت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية فريقا عاملا تقنيا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستعراض الدستوري. وفي الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل، صوت علنيا مؤتمر دستوري وطني بضم حوالي ٥٠٠ مندوب من جميع أنحاء البلد على ٢٥ مسألة منبثقة عن المشاورات العامة التي أُجريت في عام ٢٠١٤، وهي مسائل من المتوقع النظر فيها عند تعديل دستور عام ١٩٨٦. وشهد المؤتمر احتجاجات من مختلف مجموعات المصالح التي زعمت أن آراءها استُبعدت. وعقب

وساطة أجراها أعضاء لجنة استعراض الدستور وانتشار وقائي للشرطة الوطنية الليبرية ووحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة، واصل المؤتمر أعماله، وأيدت أغلبية المندوبين مقترحات تشمل المساواة في تمثيل الجنسين في نظام الحوكمة، وحقوق المرأة في الميراث، وحقوق الشعوب الأصلية في ملكية الأراضي والفوائد المتحققة من الموارد الطبيعية، وانتخاب السلطات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، أيد المندوبون بأغلبية ساحقة المقترحات الداعية إلى تعديل فترة ولاية وصلاحيات فروع الحكومة الثلاثة، وتأكيد الحكم القائم الوارد في الدستور الذي يفرض شروطا متعلقة بالعرق والأصل للحصول على الجنسية، وتمييز ليبريا بأنها بلد مسيحي. وفي ٦ نيسان/أبريل، صدر بيان مشترك عن عدة أحزاب سياسية، يرفض نتائج المؤتمر الدستوري، بدعوى ارتكاب مخالفات شتى، منها الحق في التصويت بالاقتراع السري. وستتطلب التعديلات التي تقترح لجنة استعراض الدستور إدخالها على الدستور موافقة الهيئة التشريعية والتصديق عليها في استفتاء وطني.

١٨ - وعقب المطالب المتكررة للهيئة التشريعية بمساءلة فرقة العمل الوطنية المعنية بمكافحة فيروس إيبولا عن إنفاق الأموال المخصصة للتصدي للحالة الطارئة، فضلا عن التقارير الانتقادية التي أصدرتها فرقة عمل المجتمع المدني المعنية بمكافحة فيروس إيبولا على أساس التقييمات الميدانية للتحالف، قدمت اللجنة العامة لمراجعة الحسابات في ٧ نيسان/أبريل تقريرها إلى مجلس الشيوخ بشأن مدفوعات فرقة العمل المعنية بمكافحة فيروس إيبولا من بعض الحسابات المصرفية. ويُقيّم التقرير الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أن المدفوعات المقدمة إلى الكيانات يبلغ مجموعها حوالي ١٣ مليون دولار. وكشف عن مخالفات مالية بلغت قيمتها نحو ٨٥٠ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك مدفوعات إلى شركة للعلاقات العامة ومؤسسات أمنية ووزارة الدولة لشؤون الرئاسة. وحث المراجع العام للحسابات مجلس الشيوخ على النظر في التوصيات على وجه السرعة. وخلال عام ٢٠١٤، نشرت اللجنة العامة لمراجعة الحسابات ٢١ عملية لمراجعة حسابات الكيانات العامة، وقدمت الهيئة التشريعية خمسة تقارير إلى الرئيسة بالاعتماد على عمليات سابقة لمراجعة الحسابات وأوصت باتخاذ إجراءات في ما يتعلق بحالات التضارب.

١٩ - وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥، أحالت اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد سبع قضايا إلى وزارة العدل للمحاكمة؛ وأصدرت الوزارة إدانة في قضية واحدة منها، فيما بدأت اللجنة إجراءات لعرض قضيتين أخريين على القضاء مباشرة. وكما ذُكر في الفقرة ١١ أعلاه، شملت إحدى هذه القضايا ادعاءات بدفع مسؤولين سابقين في شركة النفط الوطنية الليبرية رشاوى إلى المجلس التشريعي. أما القضيتان الأخريان فشملتا

ادعاءات موجهة ضد مسؤول سابق في هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية الليبرية ومسؤول حالي في وزارة الأشغال العامة. و لم تُحَل أي قضية من هذه القضايا إلى القضاء.

جيم - الحالة الأمنية

٢٠ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة بوجه عام وإن كانت هشة. واتسم انعدام الاستقرار بحوادث متصلة بتطبيق تدابير استثنائية عقب إعلان حالة الطوارئ من أجل التصدي لأزمة فيروس إيبولا، وبتوترات بين أصحاب الامتيازات والمجتمعات المحلية المتضررة، وبأعمال عنف متصلة بالانتخابات وحوادث العنف الطائفي.

٢١ - وكما ذُكر سابقاً، أدى السخط العام على التدابير المتخذة للتصدي لأزمة فيروس إيبولا واحتوائها وعلى طريقة استجابة قوات الأمن إلى حدوث توترات وأعمال عنف. وفي ١٦ آب/أغسطس، داهم حشد من سكان حي ويست بوينت الآهل بالسكان في مونروفيا أحد المرافق الخاصة بمعالجة فيروس إيبولا ونهبوا المعدات ودمروها، احتجاجاً على إنشاء المرفق في تلك المنطقة دون استشارة المجتمع المحلي، مدعين أن الفيروس ما هو إلا حيلة لجأت لها الحكومة لجذب التمويل من المجتمع الدولي. وفي ٢٠ آب/أغسطس، وأثناء مواجهة مع شباب محليين، لجأت قوات الأمن خلال إنفاذها لحجر صحي على المجتمع المحلي إلى العنف المفرط، فأطلقت النار على شاكي كمارا البالغ من العمر ١٥ عاماً وتسببت في وفاته بالإضافة إلى جرح مدنيين اثنين آخرين على الأقل.

٢٢ - وفي ٤ آذار/مارس، تسبب حوالي ٢٠٠ متظاهر في إغلاق طريق رئيسي في زورزور بمقاطعة لوفا، احتجاجاً على وفاة سيدة من طائفة لوما الإثنية، ادعوا أنها قُتلت على يد مشتبه فيه من طائفة ماندينغو. وأُحرق منزل ومتجر في ملكية أحد أفراد طائفة ماندينغو على يد أفراد يُدّعى أنهم من طائفة لوما. وفرضت الشرطة الوطنية في ليبريا حظر تجول في منطقة زورزور، فيما نشرت بعثة الأمم المتحدة قواتها العسكرية وعناصر الشرطة لمراقبة الوضع. وخفت حدة التوترات من خلال وساطة محلية قادتها لجنة السلام في مقاطعة لوفا، وهي لجنة مشكلة وممولة من الحكومة تضم الزعماء المحليين والشيوخ والنساء والشباب وغيرهم من مجموعات المجتمع المدني، وذلك بعقد اجتماعات مصالحة بين زعماء طائفتي لوما وماندينغو. ثم رُفع حظر التجول في ٩ آذار/مارس.

دال - القضايا الإقليمية

٢٣ - ظلت الحالة في المنطقة الواقعة على الحدود مع كوت ديفوار مستقرة بوجه عام، على الرغم من الهجمات التي ذكرت تقارير وقوعها في كوت ديفوار بالقرب من الحدود

الليبرية في بداية عام ٢٠١٥. ورغم تعليق العمل المشترك عبر الحدود من كلا الجانبين بسبب فرض الحكومة إغلاق الحدود في تموز/يوليه ٢٠١٤، استُؤنف التعاون تدريجياً في عدد من المجالات ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢٤ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، أعلنت الرئيسة إعادة فتح نقاط العبور الرئيسية للحدود ابتداء من ٢٢ شباط/فبراير، بما في ذلك تنفيذ بروتوكولات صحية لمنع استمرار انتشار فيروس إيبولا في مختلف أنحاء البلد والبلدان المجاورة. ولكن، حتى ١٥ نيسان/أبريل، بقيت حدود كوت ديفوار مع غينيا وليبريا مغلقة. وجاء ذلك عقب اعتماد رؤساء الدول والحكومات في اتحاد نهر مانو، في ١٥ شباط/فبراير، استراتيجيةً إقليمية شاملة للصحة من أجل منع انتقال الأمراض المعدية عبر الحدود وتشجيع الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي في فترة ما بعد أزمة فيروس إيبولا. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية بقيادة حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، إلى جانب منظمة الصحة العالمية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وشركاء دوليين آخرين في التصدي للفيروس.

٢٥ - وفي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، عُقد اجتماع عبر الحدود في مقاطعة لوفا بين ممثلي ليبريا وسيراليون وغينيا، بمشاركة مسؤولي الحكومات المحلية والفاعلين الصحيين وزعماء المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين وممثلي النساء والشباب. وأبرز الاجتماع مدى الحاجة إلى إشراك المجتمعات المحلية وتعزيز التعاون عبر الحدود من أجل استئصال فيروس إيبولا على صعيد المنطقة دون الإقليمية.

٢٦ - وفي ١٠ آذار/مارس، عُقد في أبيدجان الاجتماع الرباعي الثالث لحكومة ليبريا وحكومة كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأقرت كلتا الحكومتين بأنه بالرغم من تحسن الأوضاع عموماً، فإن الحالة الأمنية في المناطق الحدودية ما زالت هشة. وجددت الأطراف تأكيد ضرورة تعزيز التعاون فيما بينها من خلال عقد الاجتماعات عبر الحدود واتخاذ تدابير بناء الثقة وتبادل المعلومات فيما بين المؤسسات الأمنية التابعة لها. واتفقت الحكومتان أيضاً على عقد الدورة السادسة للجنة المشتركة للتعاون الثنائي بين ليبريا وكوت ديفوار في نيسان/أبريل، بعد سنوات عدة من الخمود، وعقد الاجتماع الثاني للمجلس المشترك للزعماء والشيوخ في أيار/مايو.

هاء - القضايا الإنسانية

٢٧ - حتى ٣١ آذار/مارس، كانت تؤوي ليبريا ٣٨ ١٢١ لاجئا إيفواريا مسجلا، ٢٩ ٣٥٨ لاجئاً منهم يعيشون في المخيمات و ٨ ٧٦٣ لاجئاً تستضيفهم المجتمعات المحلية.

وطوال الفترة قيد الاستعراض، عُلّقت عملية تيسير الإعادة الطوعية للاجئين الإيفواريين إلى الوطن بطلب من كوت ديفوار كإجراء وقائي من انتشار فيروس إيبولا. وفي ١٢ آذار/مارس، اتفقت اللجنة الثلاثية، المشكلة من حكومة كوت ديفوار وحكومة ليبريا ومفوضية المتحدة لشؤون اللاجئين، على استئناف أنشطة الإعادة إلى الوطن. وقد عبّر حوالي ٨ ٠٠٠ لاجئ عن رغبتهم في العودة فوراً إلى بلادهم.

٢٨ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والقرار ٢١٩٠ (٢٠١٤) الذي يمدد ولايتها، يسّرت البعثة توفير المساعدات الإنسانية في سياق انتشار فيروس إيبولا، بوسائل منها الاستفادة من قدراتها اللوجستية. وقادت البعثة فريقاً مشتركاً بين الوكالات للشؤون اللوجستية انطلاقاً من مقره في وزارة الصحة، وكان مكلفاً بنقل آلاف الأطنان من الإمدادات الطبية وبتهيئة الظروف لإنشاء ثلاثة مراكز للعلاج من فيروس إيبولا وغير ذلك من الأعمال الهندسية لمركز القيادة الوطني المعني بمكافحة فيروس إيبولا، بالإضافة إلى مساهمات أخرى من بينها توسيع نطاق أنشطتها في مجال الاتصال والإعلام من أجل زيادة الوعي بفيروس إيبولا. وساعدت المكاتب الميدانية للبعثة المسؤولين المحليين في تنسيق جهودهم للتصدي للأزمة، وهو ما نتج عنه تشكيل أفرقة عمل للتصدي لفيروس إيبولا في جميع المقاطعات الخمس عشرة، وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر وفرت الموارد والمواد الضرورية الكفيلة بتحقيق استجابة سريعة لأزمة إيبولا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا ونسقت على نحو وثيق مع هذه البعثة لتنفيذ أنشطتها.

٢٩ - وفي كانون الثاني/يناير، أجريت دراسة وطنية لتقييم الانتعاش بعد أزمة فيروس إيبولا، بقيادة الحكومة وبتنسيق مع مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، بهدف تحديد المجالات الحاسمة التي ستقود عجلة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في فترة ما بعد أزمة فيروس إيبولا وللاسترشاد بها في خطط الانتعاش الوطنية. وتشمل المجالات ذات الأولوية التي حُددت ما يلي: إصلاح نظام الرعاية الصحية والعمل على استدامته؛ واللامركزية في تقديم الخدمات الأساسية؛ وتحسين سبل كسب العيش؛ والاستفادة المجانية من التعليم والخدمات الصحية؛ والحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها؛ ودعم أنشطة القروض الصغيرة والمشاريع الصغيرة جداً؛ وتحديث الهياكل الأساسية الصغيرة وإجراء حملات لتشجيع النظافة الصحية. وقد أظهر تحليلٌ لأثر الوباء على النساء والفتيات أن الأنشطة الاقتصادية للنساء ومداخيلهن ومصادر رزقهن، وخدمات رعاية صحة الأم، كانت الأكثر تأثراً بأزمة فيروس إيبولا.

٣٠ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، أقر مجلس النواب قانوناً تُنشأ بموجبه وكالة وطنية لإدارة الكوارث، تضطلع بمسؤولية وضع وتنفيذ سياساتٍ ونظمٍ لإدارة الكوارث قادرة على معالجة مسائل من قبيل تعبئة الموارد وتنفيذ برامج الحد من مكامن الضعف. وما زال هذا القانون في انتظار تصديق مجلس الشيوخ عليه.

٣١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، استأنف فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ مشروع متعلق بصندوق استئماني للأمن البشري لتقديم الدعم في مجالات التماسك الاجتماعي والمصالحة، وإيجاد فرص كسب العيش، وتوفير الأمن الغذائي والحماية والرعاية الصحية للفئات السكانية الأكثر ضعفاً في جنوبي شرق ليبريا، من أجل المساهمة في تحقيق استقرار طويل الأجل في المنطقة الحدودية مع كوت ديفوار.

واو - حالة حقوق الإنسان

٣٢ - اتسمت حالة حقوق الإنسان ببروز شواغل ناجمة عن حالة الطوارئ، بما في ذلك حوادث سوء المعاملة، والاستخدام المفرط للقوة، والاحتجاز غير القانوني، وممارسة بعض عناصر الأمن للابتزاز، وتقييد حرية الصحافة، بالإضافة إلى التحديات المستمرة المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني والممارسات التقليدية الضارة.

٣٣ - وعقب التحقيق في الحادث المشار إليه في الفقرة ٢١ أعلاه، الذي وقع في حي ويست بوينت، في ٢٠ آب/أغسطس، عقدت القوات المسلحة الليبرية جلسات استماع إدارية وفرضت إجراءات تأديبية ضد خمسة أفراد عسكريين. ومع أن الرئيسة طلبت إلى اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان مواصلة التحقيق في الحادث، لم يُنجَز أي تحقيق جنائي، مما يؤكد ضرورة اعتماد القانون الموحد للعدالة العسكرية في ليبريا وتنمية القدرة على تنفيذه لمعالجة النقص في المساءلة فيما يتعلق بالجيش.

٣٤ - واستمرت معاناة اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان من مكامن الضعف الداخلية وتحديات التمويل، فضلاً عن غياب إجراءات الحوكمة الداخلية أو خطة استراتيجية لتعزيز قدراتها، بما في ذلك آليات معالجة الشكايات العامة والمشاركة الفعالة في العمليات الحاسمة من قبيل الإصلاح الدستوري. وفي أعقاب حادث ويست بوينت، أصدرت اللجنة تقريراً يضم توصيات بما يمكن أن تتخذه الحكومة من إجراءات. غير أن التقرير لم يسلط الضوء على المسائل الرئيسية لحقوق الإنسان، ولم يوصِ بتدابير واضحة للمساءلة الجنائية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها المؤسسات الأمنية. وأبقت اللجنة على مراقبي حقوق الإنسان التابعين لها

في الميدان من خلال دعم مالي مؤقت من صندوق بناء السلام، ولكن ما زالت هناك خطوات ينبغي القيام بها لإدراج تكلفة المراقبين في كشوف المرتبات الحكومية.

٣٥ - وواصلت البعثة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في جميع أنحاء البلد خلال انتشار فيروس إيبولا، وقامت بمبادرات للدعوة ولا سيما مبادرات تهدف إلى تحقيق المساواة في الحصول على الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت في تشرين الأول/أكتوبر مجموعة حماية معنية بحماية الطفل، والشؤون الجنسانية، والعنف الجنساني، وسيادة القانون وحماية الفئات الضعيفة وتعميم الحماية، والمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية في عملية التصدي لفيروس إيبولا، وضمت المؤسسات الحكومية ذات الصلة والفاعلين الإنسانيين والإنمائيين والأمم المتحدة.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت المبادرات الرامية إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية الخمسية لحقوق الإنسان، إذ تواصلت عملية تعيين منسقين لحقوق الإنسان في الوزارات ووضع استراتيجية لتنسيق ما تقدمه الحكومة من تقارير وفقاً للمعاهدات. وفي ١٦ شباط/فبراير، قدمت الحكومة، بدعم من البعثة، تقريرها الاستعراضي الدوري الشامل الثاني إلى مجلس حقوق الإنسان عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في ليبريا. وشمل هذا التقرير الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، وتضمن آخر المعلومات عن التوصيات المنبثقة عن التقرير الأول فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، فضلا عن مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف الجنسي والجنساني.

٣٧ - وأصدرت وزارة الشؤون الداخلية عدة تعميمات تهدف إلى التخفيف من الممارسات التقليدية الضارة، ولكن لا تزال تُسجل حالات للاغتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والإلحاق القسري بالجمعيات السرية، في ظل استجابة غير ملائمة من سلطات إنفاذ القانون. وما زال عدد حوادث العنف الجنسي والجنساني عاليا، وأغلبيتها تهم قاصرين. وسجلت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والتنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٤ التبليغ عن ١ ٣٩٢ حالة للعنف الجنسي والجنساني، منها ٧٢٠ حالة اغتصاب، بما فيها حالات الاغتصاب الجماعي. وقد توفي خمسة أطفال من المشمولين بتلك الحالات، فيما لم يسجل سوى اعتقال جانٍ مزعوم واحد. وتواصل الحكومة والأمم المتحدة والشركاء التشديد على أهمية التصدي للعنف الجنسي والجنساني على مستوى القواعد الشعبية من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تغيير الأعراف الاجتماعية ومساءلة الجناة.

زاي - الحالة الاقتصادية

٣٨ - انخفض النمو الاقتصادي من المعدل المتوقع في عام ٢٠١٤ البالغ ٥,٩ في المائة إلى ١ في المائة نتيجة التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي والاستثمار من جراء تفشي فيروس إيبولا. وبدءاً من آب/أغسطس ٢٠١٤، علقت قرابة ٨٠ في المائة من الخطوط الجوية رحلاتها فيما علق ٩٣ في المائة من أصحاب الامتيازات عملياتهم أو قلصوها. وكانت قطاعات الخدمات والتعدين والتجارة والزراعة من بين القطاعات الأكثر تضررا من هذا الوباء ومن الانخفاض الحاد في الأسعار العالمية لتصدير بعض السلع الأساسية. وازداد عدد القروض المتعثرة السداد وانخفضت الإيرادات وبلغت معدلات التضخم أرقاما عشرية. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أعلن صندوق النقد الدولي عن منحه ليبريا مبلغا يناهز ١٣٠ مليون دولار جزء منه في شكل تمويل جديد، وجزء آخر منح تخفيفا لعبء ديونها اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ويشمل مبلغ ٣٦,٥ مليون دولار الذي أتاحه الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة. بيد أن الفئات الأضعف من الناحية الاقتصادية قد تضررت تضررا بالغا. فقبل الأزمة، كان ٦٤ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر؛ أما خلال الأزمة فقد ازدادت هذه النسبة كثيرا حيث عانت الأسر مع وطأة انعدام الأمن الغذائي وتنامى فقدان الأجور وتقلص أنشطة العمالة الذاتية من جراء انحسار النشاط في القطاع الخاص. وفي شباط/فبراير، كان زهاء ٤٠ في المائة من أرباب الأسر المعيشية ممن كان لهم عمل قبل الأزمة لا يزالون يعانون من البطالة.

٣٩ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت الرئيسة الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، بمبلغ إجمالي قدره ٦٦٠,٢ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة عن ميزانية السنة السابقة البالغة ٥٨٢,٩ مليون دولار. وقبل ذلك، كانت الحكومة قد عدلت ميزانيتها من ٥٥٩ مليون دولار إلى ٤٦٤ مليون دولار، بما يعكس انخفاضا بنحو ١٧ في المائة. وزادت الهيئة التشريعية حجم الميزانية، مدعية أنها وجدت إيرادات إضافية. وخلال الاستعراض التشريعي للميزانية، حاول بعض المشرعين أن يدرجوا فيها بنودا متسلسلة من قبيل تلك المتعلقة بالأموال المرصودة لتنمية المقاطعات التي يمثلونها ومبلغا قدره ٢٥ مليون دولار مقدم على سبيل منحة متصلة بتوقيع عقد البيع المتوقع لمنصة نفطية؛ غير أن الرئيسة اعترضت على إدراج هذا المبلغ في الميزانية.

ثالثا – تنمية القدرات الوطنية في مجالي الأمن والعدالة

ألف – نقل المسؤوليات الأمنية

٤٠ – حدد مجلس الأمن في قراريه ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥) يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موعدا نهائيا لكي تأخذ حكومة ليبريا على عاتقها تماما كامل مسؤولياتها الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، أيد مجلس الأمن الوطني خطة حكومة ليبريا لنقل المسؤوليات الأمنية من البعثة، التي وضعت بقيادة وزير العدل وبدعم من البعثة وبالتشاور مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمن الوطنية ومختلف الوزارات والهيئة التشريعية والسلطة القضائية والمجتمع المدني. وتعكس هذه الخطة، التي تشمل نقاطا مرجعية محددة وموجزا لأنشطة مرتبطة بجداول زمنية، المبادئ المنصوص عليها في برنامج العمل من أجل التغيير واستراتيجية الأمن الوطني، بما في ذلك الحاجة إلى إشراك المجتمعات المحلية وتحسين الفعالية التشغيلية المستدامة والحد من الفساد وزيادة ثقة الجمهور بمعالجة مسائل مراقبة قطاع الأمن وإخضاعه للمساءلة وضمان كفاءته المهنية وشرعيته. وتوقعا للعوائق المتعلقة بقلة الموارد المطلوب رصدها في الميزانية الوطنية لدعم تنفيذ الخطة، والتي تقدر بنحو ١٠٥ ملايين دولار، تخطط الحكومة لزيادة ترتيب الأنشطة حسب الأولوية.

باء – استراتيجية الأمن الوطني وهيكله

٤١ – استمر تنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني لعام ٢٠١١، وذلك بدمج المكتب الوطني للتحقيقات في الشرطة الوطنية الليبرية ووزارة الأمن الوطني في وكالة الأمن الوطني. وفي الوقت نفسه، أحيل مشروع قانون الشرطة، الذي من شأنه أن يصلح هذا الجهاز ويجعله أكثر احترافية، بما يشمل تحسين نظامي التوظيف والترقية وتعزيز آليات الرقابة وتحصين الجهاز من التدخل السياسي، إلى وزير العدل الذي يخضعه حاليا للمزيد من الاستعراض قبل إعادة تقديمه إلى الرئيسة.

٤٢ – وخلال أزمة إيبولا، عُلق عمل مجالس الأمن التنفيذية المحلية الثلاثة في مقاطعات نيمبا ولوفا وغراند غيده. وبتحفيز رئيسي من مبادرة حكومية على مستوى المقاطعة وبدعم من المكتب الميداني للبعثة، أنشئ مجلس أمن محلي في مقاطعة رفيرسيس في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، وأنشئت بعد ذلك مجالس أمن بلدية في خمس من البلديات الثماني.

٤٣ – وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت الهيئة التشريعية قانونين مستقلين يتعلقان بالمخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة وبتعديل قانون وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات،

علاوة على قانون التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة الموقعة في عام ٢٠١٣. وفي اليوم نفسه، أقرت الرئيسة قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر الذي سيوفر، بعد تصديق الهيئة التشريعية عليه، الإطار التنظيمي الوحيد المتعلق بالأسلحة النارية في ليبريا الذي ينضاف إلى حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة القيام بعمليات تفتيش الأسلحة النارية التي أذن بها مجلس الأمن في القرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦). وأظهرت عمليات التفتيش التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥ أن بعض أجهزة الأمن الوطنية، بما في ذلك القوات المسلحة الليبرية، تمتلك أسلحة غير موسومة وفقا لمعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي آذار/مارس، يسرت البعثة بالتنسيق مع بعض الشركاء تنظيم دورة لتدريب المدربين لفائدة ٢٩ من الأفراد المكلفين بإنفاذ القانون وأفراد الأمن الوطنيين في مجال وسم الأسلحة وإدارتها.

٤٤ - وأُحرز تقدم في تطوير القدرات في وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وذلك من خلال الدعم التقني المتخصص المقدم لها من البعثة. ومع ذلك، فعدم تحديد أولويات مسائل الجريمة المنظمة عبر الوطنية في قطاع الأمن، كما يتبين من توقف أنشطة إدارة الوحدة لمدة حوالي ١٦ شهرا وعدم كفاية الأموال المخصصة من الميزانية الوطنية، ما زال يشكل عائقا رئيسيا أمام تنمية الوحدة بشكل فعال.

جيم - الشرطة الوطنية الليبرية

٤٥ - حتى ١٥ نيسان/أبريل، بلغ قوام الشرطة الوطنية الليبرية ٤ ٩٠٤ أفراد، بما يشمل ١٣٥ ضابطا من مكتب التحقيقات الوطني ألحقوا بالجهاز، و ١٨ في المائة منهم نساء. ولا يزال النشر محدودا خارج مقاطعة مونتسيرادو التي يوجد بها ٧٧,٣ في المائة من الأفراد. ويجري تنفيذ مشروع إضفاء الطابع اللامركزي على شعبة المعايير المهنية للشرطة بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٦ - وفي الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، أجرت الشرطة الوطنية الليبرية، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملية تقييم ذاتي خلصت إلى أن القدرات الإجمالية للشرطة قدرات ''ناشئة''. ومضى الجهاز في تنفيذ توصيات عملية التقييم، بدعم من البعثة، مما أسفر عن وضع إطار استراتيجي وخطة للتنمية بغرض التنسيق وتحديد أولويات بناء القدرات ومبادرات التنمية. وتشمل التوصيات الرئيسية ضرورة أن يقوم جهاز الشرطة بتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، وبناء القدرات في مجال التحقيق، والتنسيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى في نظام العدالة الجنائية، وتحقيق الشفافية في الإدارة المالية.

٤٧ - وحددت عملية التقييم الذاتي أيضا أهمية تحصين جهاز الشرطة من التدخل السياسي على سبيل الأولوية، بوسائل منها إصلاح النظام الحالي لتعيين كبار القادة، ولا سيما في ضوء ادعاءات تفيد بقيام بعض كبار مسؤولي الجهاز بأنشطة إجرامية وارتكابهم سوء سلوك. كما شددت التوصيات كثيرا على وضع آليات للرقابة وعلى إعمال المساءلة وفرض الانضباط في جميع رتب الشرطة، وذلك في أعقاب صدور تقارير تفيد بارتكاب الشرطة لأعمال مضايقة وعنف. وقد أثار مجلس النواب والجمهور شواغل تتعلق بسلوك الشرطة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وفي شباط/فبراير ٢٠١٥ على السواء. فعلى سبيل المثال، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، تظاهر ما يقرب من ألف شخص في مونروفيا احتجاجا على مزاعم تفيد بإطلاق الشرطة النار على مدني في الليلة السابقة.

٤٨ - وبسبب تفشي إيبولا، أرجئ تدريب مجندي الشرطة الجدد ونشر ٢٩١ خريجا. وحولت أكاديمية تدريب الشرطة أنشطتها إلى جهود مواجهة إيبولا، بدعم من البعثة ومن شركاء آخرين، حيث دربت ٩٩٤ من الأفراد المكلفين بإنفاذ القانون، من بينهم ٢٣١ امرأة، في مجالي التوعية بفيروس إيبولا وحقوق الإنسان. وفي إطار التحضير لانتخابات مجلس الشيوخ، تلقى ١ ٠٨١ من موظفي إنفاذ القانون تدريبا في مجال أمن الأنشطة الانتخابية. وفي ٢٩ آذار/مارس، بدأ تدريب ٣١٤ من مجندي الشرطة الوطنية الليبرية و ١٠١ من مجندي وكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في أكاديمية تدريب الشرطة.

دال - مكتب الهجرة والتجنيس

٤٩ - حتى ١٥ نيسان/أبريل، بلغ قوام مكتب الهجرة والتجنيس ٢ ٠٩٧ فردا بإلحاق ١٦ موظفا من وزارة الأمن الوطني سابقا بالمكتب في الآونة الأخيرة، و ٣١ في المائة منهم نساء. وفي شباط/فبراير، أجرى المكتب، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملية تقييم ذاتي للوقوف على مدى قدرته على تولي المسؤوليات الأمنية بحلول منتصف عام ٢٠١٦. وشملت التوصيات ضرورة استعراض جزء من الإطار القانوني، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأجانب والجنسية، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز القدرات في مجال التحقيق وتحسين مرتبات الأفراد وظروفهم. ومن الأولويات التي حُددت، زيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع العدالة الجنائية وتحقيق الشفافية في الإدارة المالية.

٥٠ - وأحرز تقدم في تحويل المخيم الواقع في فويا بمقاطعة لوفا، الذي كان في السابق تابعا للبعثة، إلى مرفق للتدريب تابع لمكتب الهجرة والتجنيس، مع إفراج الحكومة، في شباط/فبراير، عن مبلغ ٦٧٥ ٠٠٠ دولار من أصل مبلغ ١,٣ مليون دولار المقرر في الميزانية المعتمدة. وفي غضون ذلك، أنجزت البعثة مشروعا سريع الأثر لبناء أربعة فصول دراسية في

هذا الموقع. وتواصلت الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على المكتب، حيث نفذت أربعة مشاريع سريعة الأثر غايتها تعزيز المهارات التنظيمية والإدارية لـ ٤٠ مديرا من الإدارة العليا والإدارة المتوسطة. غير أن أزمة إيبولا بينت المخاطر المرتبطة بسهولة اختراق الحدود وعدم كفاية الأفراد المنتشرين في نقاط العبور الحدودية. وهناك تفاوت كبير بين القدرات الحالية للمكتب والمهام المنوطة به، مما يستدعي زيادة دعمه والاهتمام به.

هاء - المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٥١ - خشية من تفشي إيبولا في أوساط السجناء، وجه رئيس القضاة ووزير العدل في مستهل آب/أغسطس تعليمات إلى موظفي القضاء للاستفادة الكاملة من الأحكام القانونية التي تسمح باستخدام بدائل العقوبة السجنية، ودعيا إلى إجراء استعراض منهجي لجميع حالات الحبس الاحتياطي بغية التخفيف من اكتظاظ السجون. وأنشئت فرقة عمل لتيسير إجراء استعراض حالات السجن الاحتياطي وبدأ أيضا العمل بنظام التفاوض لتخفيف العقوبة. وأسفر هذان التدبيران عن الإفراج عن نحو ٢٥٠ سجينا من سجن مونروفيا المركزي من بين المتهمين بارتكاب جرائم غير عنيفة وجرائم صغرى. وحتى ١٥ نيسان/أبريل، بلغ معدل المحتجزين رهن السجن الاحتياطي ٦٩ في المائة، أي أقل من معدل ٧٤ في المائة المسجل في فترة ما قبل أزمة إيبولا.

٥٢ - ونفذت الحكومة بنجاح تدابير رامية إلى منع انتشار إيبولا في المرافق الإصلاحية. غير أن الأفرقة الصحية أوقفت زيارة المرافق السجنية في جميع المقاطعات باستثناء مقاطعة ميريلاند، وذلك طوال فترة الأزمة. وبدون دعم الشركاء الدوليين، كان من شأن تفشي أمراض معدية أخرى في السجون أن يفاقم أزمة الصحة العامة.

٥٣ - وخلال تفشي إيبولا، واصل مقدمو الخدمات المنتشرين أصلا في مراكز العدالة والأمن في غبارنغا وزويدرو وهاربر، بدعم من صندوق بناء السلام، القيام بعملهم، ولكن أعمال بناء الهياكل الأساسية في المركزين الثاني والثالث لم تبدأ وأرجئ إكمال نشر مقدمي الخدمات في هذين المركزين إلى شباط/فبراير ٢٠١٥. ومع ذلك، حتى ١٥ نيسان/أبريل لم يبدأ بعد تنفيذ عنصر الهياكل الأساسية. وقد خصصت الحكومة مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لفترة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ ينضاف إلى الأموال المقدمة من صندوق بناء السلام لدعم بناء مركزي هاربر وزويدرو، ويتوقع أن تقدم الحكومة مبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ومع ذلك، فالمخصصات الحكومية لفترة السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ أقل بكثير من مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويدرس وزير العدل حاليا خيارات تسريع نشر أفراد الأمن وتقديم الخدمات في جميع أنحاء البلد.

٥٤ - ولا يزال انعدام الأمن في المرافق الإصلاحية يشكل مصدرا للقلق، حيث سجل وقوع ١٨ حادث هروب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي بزيادة قدرها ٣٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وقد استخدم السجناء شتى الأساليب للهروب من السجون، ومنها التخويف من إيبولا.

واو - القوات المسلحة الليبرية

٥٥ - حتى ١٥ نيسان/أبريل، بلغ قوام القوات المسلحة الليبرية ١ ٨٣٥ فردا. وفي آب/أغسطس، نُشرت القوات المسلحة الليبرية في إطار حالة الطوارئ، استنادا، لأول مرة، إلى استراتيجية الدفاع الوطني لعام ٢٠١٤. لكن في أعقاب الحادث الذي وقع في بلدة ويست بوينت، المذكور في الفقرتين ٢١ و ٣٣ أعلاه، تبين وجود نقص في التنسيق والاتصال فيما بين الوكالات الأمنية وافتقار إلى الخبرة في القوات المسلحة في ما يتعلق بالتصدي للاضطرابات المدنية. وبعد ذلك بفترة وجيزة، تعهدت الحكومة بعدم استخدام القوة المميتة في التصدي للحوادث الأمنية ذات الصلة بالوباء، وقد حولت المسؤولية الأساسية عن حفظ النظام العام من القوات المسلحة الليبرية إلى الشرطة الوطنية الليبرية.

٥٦ - وواصلت ليبريا المساهمة بفصيلة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

ألف - العنصر العسكري

٥٧ - حتى ١٥ نيسان/أبريل، بلغ القوام العسكري للبعثة ٤ ٤١٥ فردا من بينهم ١٧٦ امرأة، من أصل القوام المأذون به وقدره ٤ ٨١١ فردا. ويشمل العنصر العسكري مقرا لقيادة القوة في مونروفيا، وثلاث كتائب مشاة منتشرة في مونروفيا وعلى الحدود مع كوت ديفوار وغينيا، وقوة للرد السريع بحجم كتيبة مقرها في مونروفيا ومعززة بسريتين جاهزتين للنشر وبعناصر تمكين.

٥٨ - وقد أذن مجلس الأمن في قراره ٢٢١٥ (٢٠١٥) باستئناف التخفيض التدريجي للبعثة الذي كان قد علق عندما كان فيروس إيبولا يشكل خطرا على السلام والأمن في ليبريا. ووفقا لقرار المجلس أن تبلغ البعثة قواما عسكريا جديدا هو ٣ ٥٩٠ فردا بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ستسحب البعثة ١ ٢٢١ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك وحدة قوة الرد السريع (٦٥٠ جنديا)، ووحدتان هندسيتان (٣٦١ فردا)، ومستشفى عسكري

(٦٠ فردا)، وعناصر نقل (٥٠ فردا)، وعناصر طيران (٤٣ فردا)، وضباط أركان (٢٩)، ومراقبون عسكريون (٢٨).

باء - عنصر الشرطة

٥٩ - حتى ١٥ نيسان/أبريل، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ١ ٤٦٦ فرداً، من بينهم ٢٢٨ امرأة، من أصل قوام مأذون به يبلغ ١ ٧٩٥ فرداً، يتألف من ٤٩٨ مستشاراً للشرطة وشؤون الهجرة والسجون، و ١٠ وحدات للشرطة المشكلة. ونُشرت ثماني وحدات للشرطة المشكلة في البلد، من بينها ثلاثة في مونروفيا وواحدة في كل من غبارنغا وغرينفيل وفوينجاما وتوبمنبورغ وزويدرو. وعملاً بالقرار ٢٢١٥ (٢٠١٥) من المقرر تخفيض القوام المأذون به لعنصر الشرطة في البعثة إلى ١ ٥١٥ فرداً بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بما يعكس وحدات الشرطة المشكلة الثماني المنتشرة في البلد.

جيم - العنصر المدني

٦٠ - حتى ١٥ نيسان/أبريل، بلغ عدد الموظفين المدنيين العاملين في البعثة ١ ٤١٢ موظفا، بمن فيهم متطوعو الأمم المتحدة، من أصل مجموع ١ ٦٢١ موظفاً مدنياً مدرجين في الميزانية. وفي المجموع، بلغت نسبة النساء من الموظّفين ٢٣,٦ في المائة، من ضمنها نسبة ٢٧ في المائة من الموظفين الفنيين البالغ عددهم ٥١٤ موظفاً، ونسبة ٢١,٥ في المائة من الموظفين الإداريين البالغ عددهم ٨٩٨ موظفاً.

دال - السلوك والانضباط

٦١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أنشطة الاتصال بالمجتمعات المحلية وأفراد البعثة في ما يتعلق بمعايير السلوك التي تعتمدها الأمم المتحدة، بما في ذلك سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وإجراءات الإبلاغ عن سوء السلوك. وخلال الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ١٥ نيسان/أبريل، جرى الإبلاغ عن ١١ ادعاء بشأن ارتكاب سوء سلوك خطير، من بينها ادعاء واحد يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

هاء - أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم

٦٢ - ظلّت الحالة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة مستقرة ولكن هشة؛ وجرى التركيز خلال الفترة قيد الاستعراض على التخفيف من مخاطر التعرض لفيروس إيبولا من خلال اتّخاذ المزيد من تدابير السلامة والأمن، فضلاً عن ضمان الحصول على العلاج الطبي. وأجرت

البعثة تدريباً للتوعية بفيروس إيبولا والوقاية منه لفائدة ٢ ٢٣٧ فرداً من حفظة السلام، من بينهم ٣٧٩ امرأة. وعملت البعثة أيضاً عن كثب مع شركاء وطنيين ودوليين في مجال الصحة لضمان وضع بروتوكولات وقائية مُحكمة وحصول أي موظّف من موظفي الأمم المتحدة المصابين بفيروس إيبولا على أنسب رعاية صحية متاحة. ولكن، على الرغم من هذا الحذر، أُصيب أربعة موظفين في البعثة بفيروس إيبولا، وتوفّي اثنان منهم. وعلى الرغم من التوترات على صعيد المجتمعات المحلية بسبب تفشي فيروس إيبولا، لم تُسجّل خلال الفترة أي أحداث أمنية خطيرة تؤثّر على العاملين في المجال الإنساني.

٦٣ - وارتُكب ما مجموعه ٢١ جريمة غير متصلة بالأسلحة ضد موظفي الأمم المتحدة، وأُصيب تسعة موظفين بجروح طفيفة نتيجة حوادث المرور على الطرق. وتوفّي اثنان من أفراد البعثة بعد إصابة أحدهما بضربات سكين والثاني من جراء حادث سير، على التوالي، وانتحر أحد أفراد شرطة الأمم المتحدة.

خامسا - ملاحظات

٦٤ - جابه الشعب الليبري خلال العام الماضي مأساة فيروس إيبولا الوطنية بكرامة مُبدياً قدرته على التكيف، رغم أن هذا الوباء ربما كان أخطر تهديد واجهته ليبريا منذ الحروب الأهلية. وفاقت بكثير الخسائر البشرية الناجمة عن الوباء إحصاءات القتلى والمرضى ومن تيتّموا، فقد أدى فيروس إيبولا إلى تصدّع الجوانب الأساسية للحياة أي القدرة على التنقل والتفاعل بحرية، وإرسال الأطفال إلى المدرسة، ومواساة المرضى والمحتضرين، ودفن الموتى وفقاً للتقاليد. ودمّر فيروس إيبولا نظام الرعاية الصحية واستلزمت مكافحته نشر الجيش من أجل إنفاذ الحجر الصحي في المناطق المدنية، مما أدى إلى حدوث أعمال عنف توفيّ نتيجتها الفتى شاكي كامارا البالغ من العمر ١٥ عاماً. وهدّد فيروس إيبولا بتقويض كل ما أنجزته ليبريا منذ نهاية الحرب في عام ٢٠٠٣. ورغم ذلك لا تزال ليبريا مستقرة، وهذا دليل على عزم شعب ليبريا وحكومتها على دحر هذا التهديد، بدعم من الشركاء الوطنيين والدوليين، والتزامهما بذلك.

٦٥ - واستطاعت ليبريا، على الرغم من حالة الطوارئ الصحية العامة، إجراء انتخابات مجلس الشيوخ. وأود أن أثني على اللجنة الوطنية للانتخابات لأنها أجرت انتخابات وطنية حرة ونزيهة وشفافة وآمنة، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة رغم التوتر الكبير الذي سبق هذه الانتخابات. ويبشّر هذا النجاح بالخير بالنسبة للانتخابات العامة والرئاسية في عام ٢٠١٧، لأن ثقة عامة الناس بالهيئة الانتخابية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار.

٦٦ - وقد انحسر انتشار فيروس إيبولا في ليبريا، إذ شُخِّصت الحالة الأخيرة في ٢٠ آذار/مارس. ويستأنف شعب ليبريا وحكومتها الآن العمل الشاق من أجل النهوض ببلدهم. وأظهر الوباء عمق التحديات التي كنت قد أعربت عن قلقي بشأنها لسنوات مضت، بما في ذلك انعدام الثقة العامة في الحكومة والمؤسسات الوطنية، التي ظهر ضعفها بآثار مأساوية، ولا سيما في قطاعي الصحة والأمن. وكشف أيضاً عن مشاكل متأصلة في حكومة مفرطة في مركزيتها تقدّم خدمات محدودة للسكان، فضلا عن صعوبات في الإدارة المالية لمشاريع القطاع العام. وفي نهاية المطاف بيّنت أزمة فيروس إيبولا إلى أي حد لا تزال ليبريا هشة. ولكنها كشفت أيضاً فاعلية أولئك الذين يتمتّعون بسلطات قانونية ضيقة النطاق، من قبيل سلطات المقاطعات والسلطات المحلية والتقليدية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، التي أظهرت حزماً في التصدي لفيروس إيبولا. فقد أدّت الأفرقة الصحية التابعة للمقاطعات دوراً حاسماً في مساعدة المرضى وذلك بتزر يسير من التمويل في كثير من الأحيان. وفي فترة ما بعد السيطرة على فيروس إيبولا، ينبغي للحكومة أن تحدّد الأولويات في الجهود التي ستبذلها لاستعادة ثقة المواطنين وأن تقيّم الدروس المستفادة وتعالج العوامل التي أسهمت في انتشار فيروس إيبولا والأثر الأعم الذي خلّفه الوباء وأن تغتنم هذه الفرصة من أجل إحداث تحوّل في البلد.

٦٧ - ولفترة طالت جداً، لم تعطَ جهود المصالحة الوطنية الأولوية اللازمة، وأُغفلت الشواغل المتعلقة بالفساد والإفلات من العقاب والمحاباة والمحسوبية إلى حدّ كبير. ولذلك، أحث شعب ليبريا وحكومتها على استعادة الوعي بالحاجة الملحة إلى القيام بالعمل الأساسي المتمثل في تحويل النسيج الاجتماعي والمؤسسي في البلد من خلال المضي قدماً بمبادرات المصالحة الوطنية، فضلاً عن تنفيذ تدابير بناء الثقة في استخدام الإيرادات العامة. وثمة الآن فرصة جديدة لبناء أمة موحّدة متصالحة تقودها حكومة تؤدي مهامها بشكل جيد وخاضعة للمساءلة، وملتزمة بالتصدي للفساد في صفوفها ويتقاسم مواطنوها كلهم منافع الموارد الطبيعية الوفيرة في ليبريا. وأرحّب بإعراب الرئيسة عن التزامها بمكافحة الفساد، بما في ذلك اتخاذ تدابير تعزّز المقاضاة عن الجرائم المتصلة بالفساد، وهذا أمر سيكتسي مزيداً من الأهمية في إدارة مشاريع الإنعاش والمشاريع الإنمائية في فترة ما بعد السيطرة على فيروس إيبولا.

٦٨ - ويستلزم تحوّل ليبريا ودعم الاستقرار الذي تحقق بشق الأنفس فيها على المدى الطويل أن يؤكّد الشعب والحكومة التزامهما بتنفيذ عمليات الإصلاحات السياسية البالغة الأهمية على نحو شامل للجميع. وإن الاستعراض الجاري للدستور هو عملية يجب أن تعطي لجميع الليبريين فرصة للمساعدة في تحديد رؤية وطنية مشتركة، بما يعكس على نحو تام ثراء

التنوّع العرقي والديني في بلدهم. وأحث على المزيد من المشاركة المدنية في الخطوات التالية من عملية مراجعة الدستور وقبل إجراء الاستفتاء الوطني، بما يشمل كافة شرائح المجتمع الليبري كالنساء والشباب والمنظمات، والمجتمع المدني، والزعماء الدينيين والتقليديين، والقطاع الخاص وقادة المجتمعات المحلية.

٦٩ - وإشراك المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات أمر أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية، ويسرّني ملاحظة اهتمام الحكومة من جديد باللامركزية، التي يمكنها أن تيسّر الإدماج الاجتماعي وتتصدّى لأوجه عدم المساواة الهيكلية، وتعزّز الحوكمة. وأرحّب ببدء البرنامج الحكومي للامركزية وباهتمام الرئيسة بالمضي قدماً باللامركزية في مجال التخطيط لمرحلة الانتعاش التي تلي السيطرة على فيروس إيبولا. ومما يشجعني أيضاً الدعم الذي يقدّمه الشركاء الثنائيون، وإني أشجّع الحكومة على تخصيص موارد كافية لكفالة نجاح الهياكل المجتمعية ضمن هذا البرنامج.

٧٠ - وقد حدّد قرارا مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥) تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موعداً نهائياً لتستلم حكومة ليبريا بشكل كامل المسؤوليات الأمنية من البعثة، كما أوصيت في تقريري المؤرّخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي هذه المرحلة، من المهم أن تحدّد المؤسسات الحكومية الأولويات في قدرتها على توفير الضمانات الأساسية، أي ضمانات الأمن والخدمات والحماية للمواطنين. ولذلك، أرحّب بالجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، بما في ذلك وضع خطة شاملة من أجل التعجيل بنقل المسؤوليات الأمنية، فضلاً عن إجراء الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس عمليات تقييم ذاتي من أجل تحديد مكامن الضعف المؤسسي والمجالات التي تتطلب التحسين. وفي الوقت نفسه، ما زال القلق يساورني من الشكاوى العامة ضد وحشية سلوك الشرطة، بما في ذلك ادعاءات المضايقة التي تتعرض لها وسائط الإعلام التي لها دور حاسم في أي مجتمع ديمقراطي. وسيُيسّر إخضاع الشرطة وغيرها من المؤسسات الوطنية للمساءلة وزيادة كفاءتها المهنية تعزيز ثقة عامة الناس فيها وهو أمر أساسي لنجاح عملية نقل المسؤوليات الأمنية. وإن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشركاء الآخرين على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم من أجل نجاح عملية الانتقال. غير أنه ينبغي لهذه العملية أن تتم بقيادة وطنية وبالتزام الحكومة التزاماً كاملاً وتخصيص الموارد الوطنية الملائمة لضمان نجاحها واستدامتها. وفي الوقت نفسه، ستمضي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قدماً في تخفيض قوامها تدريجياً على النحو المبين بتفصيل في الفقرتين ٥٨ و ٥٩ أعلاه، وأعتزم أن أُدرج في تقريري المقبل

اعتبارات عن الكيفية التي يمكن بها مواصلة ترشيد البعثة على النحو المطلوب في القرار ٢٢١٥ (٢٠١٥).

٧١ - وعمليات الإصلاح جزء لا يتجزأ من عملية نقل المسؤوليات الأمنية. واستناداً إلى الأطر التشريعية والمعيارية التي تحدد استقلالية المؤسسات المعنية بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، تعتبر المساءلة والشفافية والنزاهة وزيادة الكفاءة المهنية عناصر حاسمة لضمان حسن أداء أجهزة إنفاذ القانون. وتكتسي آليات الرقابة بدورها أهمية بالغة، وفي هذا الصدد أكرّر الإعراب عن قلقي بشأن التأخير في إقرار قانون الشرطة. ومرة أخرى، أحث حكومة ليبريا على تحقيق اللامركزية وزيادة وجود الشرطة الوطنية وخدماتها الميسّرة، فضلاً عن مشاركة المجتمعات المحلية، خارج مقاطعة مونتسيرادو.

٧٢ - وقد أثار الاشتباك العنيف بين المجتمع المحلي في ويست بوينت والقوات المسلحة الليبرية في آب/أغسطس مخاوف جدية من احتمال وقوع تدهور خطير في الحالة الأمنية يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ولذلك، ينبغي على الجهات الأمنية الفاعلة العمل وفقاً لالتزامات ليبريا في مجال حقوق الإنسان. وكما هو الأمر مع الجهات الأمنية الفاعلة الأخرى، من الضروري إخضاع الجنود للمساءلة الفردية، بما في ذلك بموجب القانون الجنائي، ومن الضروري كذلك إرساء الأطر القانونية والمؤسسية لتحقيق المساءلة، بما في ذلك التعجيل باعتماد قانون الشرطة والقانون الموحد للعدالة العسكرية. ومما يشجعني أنه، في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ويست بوينت، على ما يبدو أن الحكومة استخلصت دروساً هامة فيما يتعلق بدور الجيش والشرطة. وبالتالي، ينبغي النظر إيجاباً إلى الدعوات الأخيرة التي وجّهت للجيش من أجل المشاركة في الأعمال المدنية.

٧٣ - ويستلزم أيضا نجاح عملية نقل المسؤوليات الأمنية أن تعزّز ليبريا مؤسسات العدالة والسجون. وفيما شجعني التقدم المحرز في الحد من الحبس الاحتياطي أثناء تفشي فيروس إيبولا، يساورني القلق من تبدد هذه المكاسب في سياق السيطرة على الوباء. وأحثّ جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الحفاظ على عزمهم على معالجة الأسباب الكامنة وراء حالات التأخير في نظام العدالة الجنائية.

٧٤ - وفي الوقت نفسه، ما زال يساورني القلق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك كثرة حالات العنف الجنسي والجنساني والإفلات من العقاب عن هذه الجرائم، وكذلك الممارسات التقليدية الضارة، وبخاصة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والإلحاق القسري بالجمعيات السرية. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة على إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات الممتازة الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل في ما يتعلق بمعالجة مسألة تشويه

الأعضاء التناسلية للإناث وإلغاء عقوبة الإعدام. ومن المهم أيضا تمكين المؤسسة الليبرية المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أي اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بتزويدها بالموارد وما يلزمها من دعم آخر من أجل تعزيز قدرتها على معالجة الشكاوى العامة والمشاركة بفعالية في العمليات الوطنية التي لها آثار كبيرة على حقوق الإنسان مثل الإصلاحات الدستورية. ويجب أيضا ألا نتغاضى عن التحديات الإنسانية الباقية بعد السيطرة على فيروس إيبولا. فالناجون ما زالوا بحاجة إلى الرعاية الطبية والنفسية – الاجتماعية. ومع ارتفاع معدلات البطالة ونضوب المدخرات، ترزح الأسر المعيشية الضعيفة في ليبريا تحت ضغوط شديدة من أجل سداد تكاليف المدارس التي فتحت أبوابها من جديد.

٧٥ – وقد كان تعليق الأنشطة العابرة للحدودية البرية تدبيراً منطقياً من أجل الحد من انتشار فيروس إيبولا، إلا أن غياب آليات فعالة للتنسيق عبر الحدود في ما يتعلّق بفيروس إيبولا في بلدان اتحاد نهر مانو، أي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا، أدّى إلى نشوء تحديات، من بينها العجز عن وضع بروتوكولات وتدابير من أجل توحيد الفحص الطبي على طول الحدود. وبدا أن تعليق التعاون الأمني على الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار قد هدد بحدوث فراغ أمني في المناطق الحدودية. ومن بين الدروس العديدة المستخلصة من أزمة إيبولا أهمية وجود آليات إقليمية مرنة، ليس بالنسبة لحالات الطوارئ الصحية فحسب، بل أيضاً للصدمات والتحديات الأخرى. ولذلك، أرحّب باستئناف الأطر الثلاثية والرباعية، وأدعو بلدان المنطقة إلى تعزيز الإمساك بزمام شؤون التعاون الثنائي والإقليمي فيما بينها.

٧٦ – ومع تراجع فيروس إيبولا بصورة متواصلة، بفضل الدعم المقدم من عدد لا مجال لحصره من الشركاء الوطنيين والدوليين الشجعان، علينا توخّي الحذر من الوقوع في فخ الرضا عن النفس أو الكلل، وعلينا مواصلة تقديم دعم قوي إلى سكان وحكومات البلدان المتضررة حتى تصبح المنطقة دون الإقليمية خالية من فيروس إيبولا. وستحتاج ليبريا والبلدان المتضررة الأخرى إلى مساعدة كبيرة في إعادة بناء النظم الصحية التي دمرها وباء إيبولا. ومن المهم التطلع إلى المستقبل، والاعتماد على تصميم الشعب الليبري وقدرته على التكيّف في جهودنا الجماعية الرامية إلى دعم التعافي في الفترة التي تلي السيطرة على فيروس إيبولا. وهذا أوان يحمل معه آفاق التغيير بالنسبة لليبريا، ويجب علينا جميعاً أن نغتنم هذه الفرصة.

٧٧ – وفي الختام، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة لليبريا، كارن لاندغرن، وكذلك جميع موظفي الأمم المتحدة، على تفانيهم في الحفاظ على السلام والاستقرار في ليبريا، ولصمودهم طوال فترة وباء فيروس إيبولا. وأود أيضًا أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وغيرها

من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وشركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف ولجنة بناء السلام، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية على التزامها المستمر بتحقيق السلام والأمن والتنمية في ليبريا وإسهامها في ذلك. وأخيراً، أود أن أعرب عن عميق تقديري لتفاني العاملين الوطنيين والدوليين في مجال الصحة وغيرهم من الجهات المستجيبة ومساهمتهم الهائلة، ولا سيما الذين توفّوا، في التصدّي لتفشي فيروس إيبولا.

المرفق

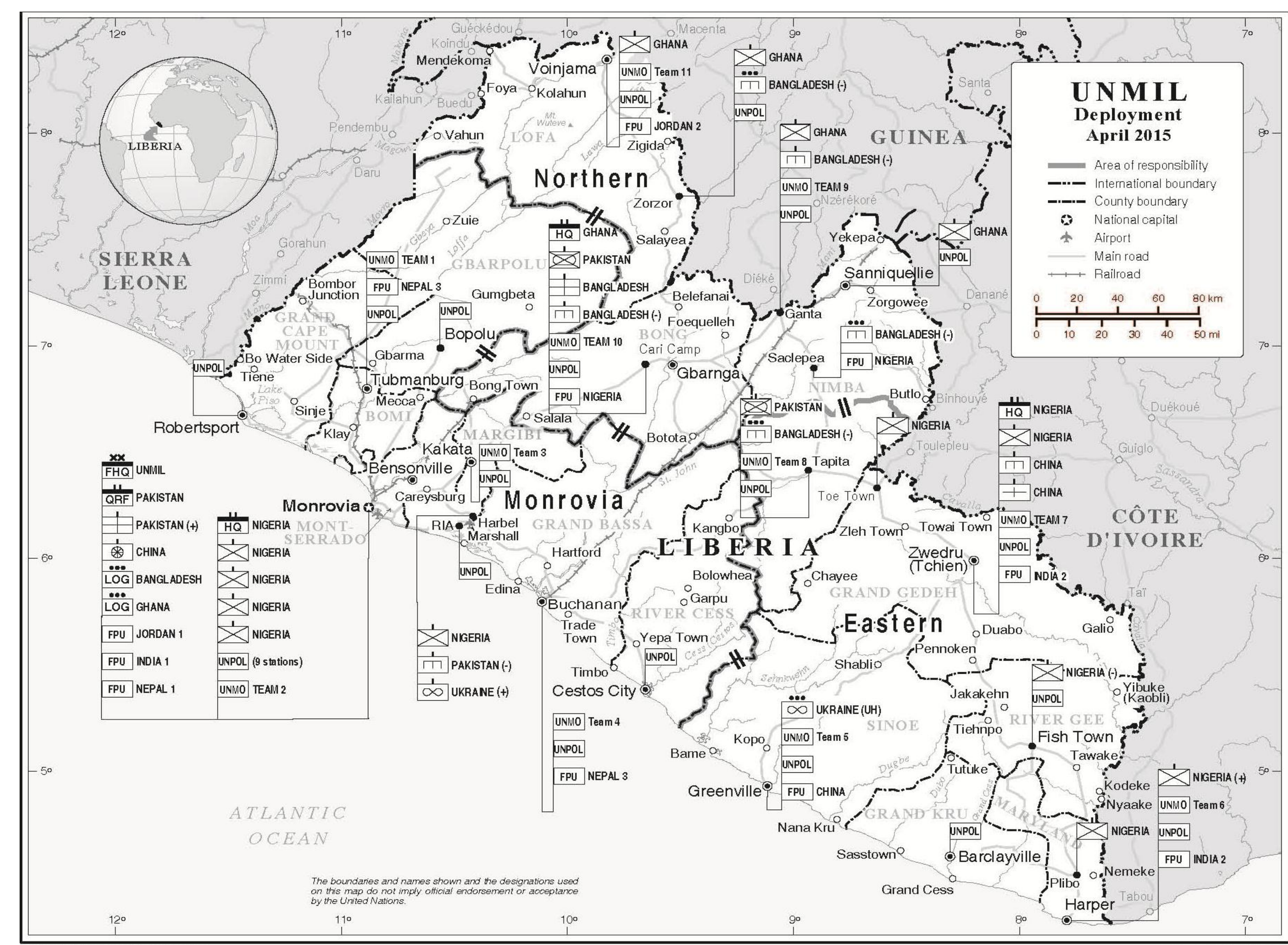
بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع		
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر		٨
بنغلاديش	١٣	٨	٥٠٩	٥٣٠		٣١
بنن	٢	١	صفر	٣		صفر
بوتان	صفر	صفر	صفر	صفر		٦
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢	١	صفر	٣		صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر		١١
البرازيل	٢	١	صفر	٣		صفر
بلغاريا	٢	صفر	صفر	٢		صفر
الصين	٢	٨	٥٥٨	٥٦٨	١٤٠	١٩
كرواتيا	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
الجمهورية التشيكية	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
الدانمرك	٣	٢	صفر	٥		صفر
إكوادور	٢	١	صفر	٣		صفر
مصر	٨	صفر	صفر	٨		٥
السلفادور	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
إثيوبيا	٩	٥	صفر	١٤		صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر		٦
فنلندا	صفر	٢	صفر	٢		صفر
فرنسا	صفر	١	صفر	١		صفر
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢		١٩
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	صفر		٥
غانا	١٣	١٠	٧٠٠	٧٢٣		٣٠
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤٥	١٢

البلد	العنصر العسكري				وحـــــــدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع		
إندونيسيا	١	صفر	صفر	١		صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
الأردن	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٣٧	١٦
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر		٢٦
قيرغيزستان	٣	صفر	صفر	٣		٣
ليتوانيا	صفر	صفر	صفر	صفر		١
ماليزيا	٦	١	صفر	٧		صفر
مالي	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
منغوليا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الجبل الأسود	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
ناميبيا	١	٣	صفر	٤		٩
نيبال	٢	٣	١٥	٢٠	٢٦٠	٣٣
النيجر	٢	صفر	صفر	٢		صفر
نيجيريا	٨	٤	١ ٣٧٠	١ ٣٨٢	١٢٠	٣٦
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر		١١
باكستان	٩	٩	٨٩٧	٩١٥		صفر
باراغواي	١	١	صفر	٢		صفر
بيرو	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
الفلبين	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
بولندا	٢	صفر	صفر	٢		صفر
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢		٣
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	٢		صفر
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢		٣
الاتحاد الروسي	٣	صفر	صفر	٣		٦
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر		٤
ساموا	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
السنغال	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
صربيا	٥	صفر	صفر	٥		٦

البلد	العنصر العسكري المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة
سريلانكا	صفر	صفر	صفر	صفر		٢٥
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر		١٥
سويسرا	صفر	صفر	صفر	صفر		١
تايلند	صفر	صفر	صفر	صفر		١
توغو	٢	١	صفر	٣		صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر		١١
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر		١٦
أوكرانيا	٣	٢	١٧٤	١٧٩		١٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٥	صفر	٩		٢
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر		٢
اليمن	صفر	١	صفر	١		١١
زامبيا	١	صفر	صفر	١		٢٢
زمبابوي	٣	صفر	صفر	٣		٣٠
المجموع	١٢١	٧١	٤ ٢٢٣	٤ ٤١٥	١٠٠٢	٤٦٤

الخريطة



UNMIL
Deployment
April 2015
Area of responsibility
International boundary
County boundary
National capital
Airport
Main road
Railroad
0 20 40 60 80 km
0 10 20 30 40 50 mi
LIBERIA
SIERRA LEONE
GUINEA
CÔTE D'IVOIRE
ATLANTIC OCEAN
Northern
Monrovia
Eastern
LOFA
GBARPOLU
GRAND CAPE MOUNT
BOMI
MARGIBI
MONT-SERRADO
BONG
NIMBA
GRAND BASSA
RIVER CESS
GRAND GEDEH
SINOE
RIVER GEE
GRAND KRU
MARYLAND
Voinjama
Kolahun
Foya
Vahun
Zigida
Zorzor
Salayea
Zuie
Gumgbeta
Bopolu
Gbarma
Tubmanburg
Bong Town
Mecca
Salala
Kakata
Bensonville
Careysburg
Monrovia
RIA
Harbel
Marshall
Edina
Buchanan
Trade Town
Timbo
Cestos City
Yepa Town
Hartford
Robertsport
Bo Water Side
Tiene
Sinje
Klay
Bombor Junction
Belefanai
Foequelleh
Cari Camp
Gbarnga
Botota
Ganta
Yekepa
Sanniquellie
Zorgowee
Saclepea
Butlo
Tapita
Toe Town
Zleh Town
Towai Town
Zwedru (Tchien)
Kangbo
Bolowhea
Garpu
Chayee
Duabo
Pennoken
Shabli
Galio
Jakakehn
Tiehnpo
Fish Town
Tawake
Tutuke
Yibuke (Kaobli)
Kodeke
Nyaake
Nemeke
Plibo
Harper
Barclayville
Grand Cess
Sasstown
Nana Kru
Greenville
Bame
Kopo
Guéckédou
Koindu
Mendekoma
Kailahun
Buedu
Pendembu
Daru
Gorahun
Zimmi
Macenta
Nzérékoré
Diéké
Danané
Santa
Binhouyé
Touleplu
Duékoué
Guiglo
Taï
Tabou
UNMO
UNPOL
FPU
HQ
FHQ
QRF
LOG
GHANA
Team 11
JORDAN 2
BANGLADESH (-)
TEAM 9
TEAM 1
NEPAL 3
PAKISTAN
BANGLADESH
TEAM 10
NIGERIA
Team 3
Team 8
TEAM 7
CHINA
INDIA 2
UNMIL
PAKISTAN (+)
JORDAN 1
INDIA 1
NEPAL 1
(9 stations)
TEAM 2
PAKISTAN (-)
UKRAINE (+)
Team 4
UKRAINE (UH)
Team 5
NIGERIA (-)
NIGERIA (+)
Team 6
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4211 Rev. 38 UNITED NATIONS
April 2015
Department of Field Support
Cartographic Section